

دور قروض المؤسسات المالية الدولية في دعم التنمية الاقتصادية للبلدان النامية: دراسة
حالة الجزائر للفترة 1989-2018

**The role of IFI loans in supporting the economic development of
developing countries: Algeria case study for the period 1989-2018**

عثماني حياة¹، العبسي علي^{2*}، ليزه هشام³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، otmani-hayat@univ-eloued.dz

² جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، labsi-ali@univ-eloued.dz

³ جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، hichamlebza@gmail.com

تاريخ التسليم: 2020/10/15، تاريخ المراجعة: 2020/07/10، تاريخ القبول: 2021/04/13

Abstract

ملخص

This study aims to show the extent of the contribution of international loans and aid provided by international institutions: the International Monetary Fund (FMI) and the International Bank for Reconstruction and Development (IBRD) in driving economic growth in Algeria during the period (1989-2018). The results of the study indicated that the various funds granted by Before these institutions, they do not significantly affect economic growth in Algeria, as FMI loans somewhat support economic growth in Algeria, and as for IBRD loans, they do not contribute to the size of the GDP.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة القروض والمساعدات الدولية المقدمة من المؤسسات الدولية: صندوق النقد الدولي FMI والبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1989-2018)، حيث عمدت الدراسة إلى نمذجة قياسية وتحليلية وذلك وفق منهج ARDL، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن مختلف التمويلات الممنوحة من قبل هذه المؤسسات لا تؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن قروض FMI تدعم نوعا ما النمو الاقتصادي في الجزائر، أما بالنسبة لقروض IBRD فهي لا تسهم في حجم الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: القروض الخارجية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ARDL.

Keywords: External loans, International Monetary Fund, the World Bank for Reconstruction and Development, ARDL.

*المؤلف المراسل

1. مقدمة:

تلجأ مختلف الدول خصوصا النامية منها إلى الاقتراض من العالم الخارجي بغية تسديد احتياجاتها التمويلية، ومن بين أهم المؤسسات التي تلجأ إليها هذه الدول هما مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستان شقيقتان ضمن منظومة الأمم المتحدة تشتركان في هدف واحد، هو رفع مستويات المعيشة في بلدانها الأعضاء. وتتبع المؤسسات منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز صندوق النقد على قضايا الاقتصاد الكلي بينما يركز البنك الدولي على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر، لذا تجعلهما الدول النامية ملجأ لها عند احتياجها للتمويل، والجزائر إحدى الدول التي اقتضت مرات عديدة من المؤسساتين ولجأت للتمويل منها، بل لجأت حتى لجدولة ديونها لدى صندوق النقد الدولي، حيث اختلفت الأسباب والأهداف الداعية وراء لجوئها للاقتراض من مرة لأخرى وهذا لفترة معتبرة كان للمؤسستين فيهما آثار واضحة في رسم السياسات المتبعة وإتباع المشاريع الممولة، وبما أن المدة التي لجأت الجزائر لهاتين المؤسستين معتبرة فهي تكون كافية لمعرفة ما إذا هذه القروض الممنوحة من قبل هاتين المؤسستين قد حققت فعلا تنمية اقتصادية في الجزائر ورفعت حقا من مستوى المعيشة فيها، ومن هنا تبرز إشكالية البحث التالية: **ما مدى تأثير المساعدات والقروض التي تمنحها المؤسسات النقدية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

❖ **فرضيات الورقة البحثية:** على أثر الإشكالية السابقة تتطلق الدراسة من فرضية مفادها أن المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) تساهم في تحسين المستوى المعيشي للسكان في الجزائر من خلال التأثير على حجم الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **أهداف الورقة البحثية:** تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ◆ الوقوف على أهداف المؤسستين الدوليتين ومعرفة علاقة الجزائر بهما ؛
- ◆ قياس انعكاس تمويلات المؤسستين على النمو الاقتصادي في الجزائر ومعرفة مدى تطابق الأهداف المعلنة لهذه المؤسستين على أرض الواقع في الجزائر.

❖ **أهمية الدراسة:** للدراسة أهمية بالغة تتمثل في أنها تقف على مدى توافق المساعي التي ترمي إليها المؤسستين الماليتين الدوليتين (البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي) مع الواقع للدول النامية، وكذا مدى انعكاس الأهداف المسطرة والمزمي لتحقيقها على المستوى المعيشي لهذه الدول الممولة.

2. الدراسات السابقة: تناول الأدب الاقتصادي علاقة المؤسسات المالية الدولية بالتنمية الاقتصادية منها:

- دراسة (VINAY BHARGAVA(2014)، تحت عنوان: **The Role of the International Financial Institutions in Addressing Global Issues**، تبحث هذه الورقة في الدور الدولي الذي تلعبه المؤسسات المالية في معالجة المسائل العالمية، حيث ترى هذه الورقة أن المؤسسات الدولية تعمل على حشد التعاون الاقتصادي والمالي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بنقل الموارد، والتي هي واحدة من المسؤوليات الرئيسية للمؤسسات المالية الدولية (IFIs)، وتعمل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية معاً على تقديم الدعم المالي والمشورة المهنية لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والاستقرار الاقتصادي وكذا الأمني.

- دراسة: حسين نمر شامخ الرفاعي(2006)، تحت عنوان **أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن للفترة 1976-2005**. هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على سلاسل زمنية للفترة الممتدة بين (1976-2005) ومن أجل تحقيق هذا الهدف قامت الدراسة باتباع الأسلوب الوصفي من أجل دراسة الديون والمساعدات الأجنبية من حيث حجمها وتطورها وأبرز مؤشراتهما، وكذا الأسلوب القياسي لقياس الأثر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، ومنهج التكامل المشترك، وأسفرت النتائج على: وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما نتائج نموذج تصحيح الخطأ فقد أسفرت على وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة وأن المساعدات الأجنبية تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، بينما تؤثر المديونية الأجنبية بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة المدروسة.

- دراسة: يالجين فاتح سليمان،(2013)، تحت عنوان: **آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا**، تبنت هذه الدراسة أن هناك علاقة مركبة ووثيقة بين النمو الاقتصادي ممثلة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية باعتبارها أحد أهم وسائل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد، حيث تم اختيار أربعة دول من جنوب شرق آسيا كنموذج لتطبيق العملي وللفترة الممتدة من 1990 - 2008 وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط، وقد أظهرت نتائج التطبيق العملي أن هناك علاقة جيدة

بين النمو الاقتصادي والتمويل الخارجي لدول ماليزيا واندونيسيا والفلبين فيما لم تكن النتائج معنوية في حالة تايلاند، وتؤكد هذه النتائج عدم وضوح العلاقة بينهما .

وتأتي دراستنا كدراسة مكملة لهذه الدراسات إلا أن الدراسة اختلفت عنهم من حيث الإطار المكاني والزمني، وكذا في استخدام المنهج القياسي ARDL لقياس الأثر في الأجلين الطويل والقصير.

3. الإطار النظري للقروض الخارجية والمؤسسات المالية الدولية:

في هذا العنصر سوف نعرض على الأدبيات النظرية للمؤسسات المالية الدولية والتمويلات القروض الخارجية التي تلجأ إليها الدول حيث يتداخل مصطلح التمويل الدولي مع القروض الخارجية ويمكن التمييز بينهما من خلال:

• **التمويل الدولي:** ويقصد به الآليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة لتلبية متطلبات حركة رؤوس الأموال الدولية سواء تلك المتجهة لأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات أو لأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات، أو لأغراض ذاتية تتعلق بفرص العوائد أو لأغراض تمويل التنمية (العيسوي، 2015، صفحة 16) .

• **القروض الخارجية:** وهي الأموال التي تقرضها مصادر الإقراض الأجنبية المتعددة الى الدول بناء على مجموعة من القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها ويدفع فائدة عليها وفق شروط متفق عليها (الباشا، 2015، صفحة 18).

ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملة أجنبية أو بسلع وخدمات (صندوق النقد الدولي، 1991، صفحة 39) .

4. قراءة تحليلية لتطور علاقة الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

سنحاول التعرف من خلال هذا العنصر على تطور متغيرات الدراسة والمتمثلة في متابعة مسار تطور علاقة الاقتصاد الجزائري بالمؤسستين الماليتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير خلال فترة الدراسة وكذا متابعة تطور الناتج المحلي الاجمالي معها.

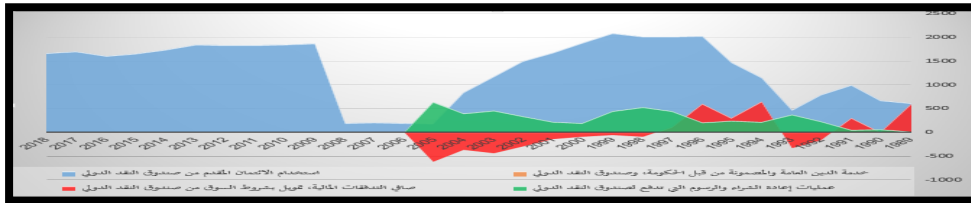
تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية في يوليو 1944. وكان هدف المشاركين في المؤتمر هو وضع إطار للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي من شأنه أن يبرسي اقتصادا عالميا أكثر استقرارا وازدهارا.

• **مهمة الصندوق:** يعمل الصندوق على تشجيع التعاون النقدي الدولي، ويقدم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية والدعم في مجال تنمية القدرات لمعاونة البلدان الأعضاء على بناء اقتصادات قوية والحفاظ عليها. كذلك يقدم الصندوق قروضا للبلدان الأعضاء ويساعدها على وضع برامج لسياساتها الاقتصادية بغية حل مشكلات ميزان المدفوعات حين يتعذر عليها الحصول على التمويل الكافي بشروط معقولة لتغطية مدفوعاتها الدولية الصافية. (موقع صندوق النقد الدولي، 2020).

• **مهمة البنك الدولي:** يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة -مثل بناء المدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. (صندوق النقد الدولي، 1991، صفحة 40).

1.3 الجزائر وصندوق النقد الدولي: انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1963 وهي عضو في مجلس المحافظين وبلجنة الأربعة والعشرين التي تعد بمثابة نقابة داخل الصندوق وقد استخدمت الجزائر في العديد من المرات عمليات حقوق السحب الخاصة وفي سنة 1988 استخدمت القسط الاحتياطي بالصندوق نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت الجزائر آنذاك، كما أنها استعملت الأقساط الكبيرة وعليه كانت هناك عدة اتفاقيات بين الحكومات الجزائرية وهيئة صندوق النقد الدولي سواء في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي أو في إطار سياسات التعديل الهيكلي، وواصلت الجزائر استنجاها بصندوق النقد الدولي، حيث قدمت للجزائر وصفة تتدرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في ماي 1995 و1998، وفي سنة 2000 سجلت أسعار البترول تحسنا ملحوظا إذ بلغت 28.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد مما أدى إلى انخفاض نسبة المديونية واستمرت المديونية الخارجية الجزائرية في الانخفاض (رابح، 2018، صفحة 239)، (الفتاح، 1997، صفحة 126)، ومع تتالي ارتفاع أسعار البترول تدريجيا انخفضت المديونية الخارجية للجزائر بشكل كبير.

الشكل رقم 01: يبين علاقة صندوق النقد الدولي بالجزائر من خلال مختلف التمويلات

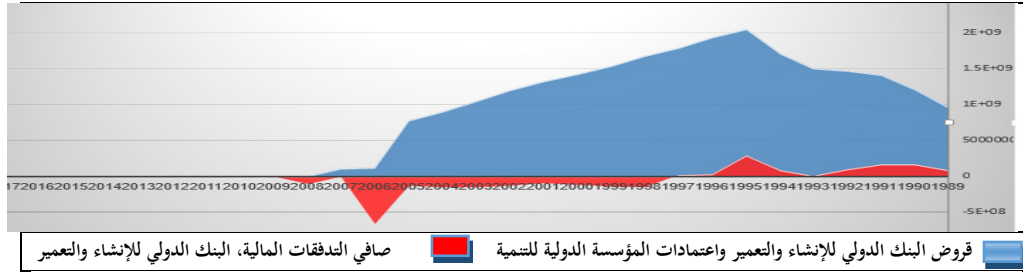


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي

يبين الشكل أعلاه مختلف أنواع التمويلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي للجزائر وهي: استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي، وخدمة الدين (العامة والمضمونة من قبل الحكومة، وصندوق النقد الدولي فقط)، وكذا صافي التدفقات المالية، تمويل بشروط السوق من صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى عمليات إعادة الشراء والرسوم التي تدفع لصندوق النقد الدولي.

2.3 الجزائر والبنك الدولي: تقوم السياسة الاقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير على منح القروض متوسطة وطويلة الأجل، وهي موجهة إلى الدول النامية في الوقت الحاضر، بعدما كانت موجهة في بداية الإنشاء إلى الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، (العيد، 2014، صفحة 208)، وقد ارتكز إطار الشراكة الاستراتيجية بين البنك الدولي والجزائر على الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف التي تُقدّم استجابةً لطلبات مساندة تحقيق الأولويات الإنمائية. وتضم هذه المحفظة 10 مشاريع للمساعدة الفنية في ستة قطاعات تشمل الزراعة والتنمية الريفية، والتمويل، ومناخ الاستثمار، والحماية الاجتماعية، والإدارة المتكاملة للصحراء، وكذلك رؤية الجزائر 2035

الشكل رقم 02: علاقة البنك الدولي بالجزائر من خلال مختلف التمويلات خلال فترة الدراسة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي

يبين الشكل أعلاه مختلف أنواع التمويلات التي يمنحها البنك الدولي للجزائر وهي: صافي التدفقات المالية الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذا قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية.

5. التحليل القياسي لأثر التمويلات الممنوحة من قبل المؤسسات الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018).

يتطرق هذا المحور من الدراسة إلى تقدير وقياس أثر القروض والتمويلات الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي يدرس الأثر، مع استخلاص نتائجها وتحليلها وتفسيرها، للحكم على إثبات أو نفي الفرضيات التي تبنتها الدراسة.

1.5 تقدير أثر القروض والتمويلات الممنوحة من طرف المؤسسات المالية الدولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1989-2018).

1.1.5 التعريف بمتغيرات النموذج: تم اختيار متغيرات الدراسة بناء على التحليل الاقتصادي لطبيعة عمل المؤسسات المالية الدولية (FMI & IBRD) وكذا على طبيعة الموضوع الذي تعالجه الدراسة، وتم اختيار متغيرات الدراسة التالية مقيمة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي :

Y: المتغير التابع: ويمثل إجمالي الناتج المحلي
أما المتغيرات المستقلة في النموذج فهي:

X1: استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي

X2: خدمة الدين (العامة والمضمونة من قبل الحكومة، وصندوق النقد الدولي فقط، % من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي)

X3: صافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير

X4: صافي التدفقات المالية، تمويل بشروط السوق من صندوق النقد الدولي

X5: عمليات إعادة الشراء والرسوم التي تدفع لصندوق النقد الدولي

X6: قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية

2.1.5 مواصفات النموذج: يعد الأسلوب الكمي وسيلة مهمة في تفسير أبعاد النظرية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، ويتم ذلك من خلال تحويل المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة إلى صيغة رياضية تأخذ شكل دالة، ومن المتوقع أن يأخذ الشكل العام لنموذج الدراسة الصيغة التالية:

$$GDPT = f (X1 t, X2t, X3, X4, X5, X6).....(01)$$

وتم الاستعانة ببرمجية القياس الاقتصادي EViews 10 لتقدير النموذج واستخراج النتائج .

3.1.5 الطريقة المستخدمة: تعتمد الدراسة على استخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة لتقدير نموذج الدراسة. حيث أن هناك إمكانات متعددة لتقدير نموذج الدراسة، مثلا استخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية وأسلوب تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، لكن هناك عنصر مهم يحدد أي هذه النماذج يكون النموذج الأمثل لدراسة العلاقة وهو دراسة استقراره للسلاسل .

1.3.1.5 اختبار جذر الوحدة لاستقراره السلاسل الزمنية: قبل العبور إلى تقدير النموذج وجب فحص جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للدراسة إذا كانت مستقرة أم لا حيث يقصد باستقراره السلسلة الزمنية عدم وجود اتجاه عام للظاهرة صعودا ونزولا في المسار الزمني للسلسلة فضلا عن عدم وجود تقلبات موسمية أي لا تتغير خصائصها عبر الزمن (Adkins. C, 2011, p. 391)، عبر

كل من اختبار ديكي-فولر المطور Augmented Dickey Fuller (ADF) tes واختبار فيليبس
بيرون The Philips-Perron

2.3.1.5 اختبار نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL: لقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة من خلال أسلوب اختبار الحدود Bonds test، حيث يعتبر هذا النموذج من النماذج المستحدثة في مجال القياس الاقتصادي الذي طوره كل من Pesaran 1997 Shinand1998 وطور فيما بعد بواسطة (Pesaran) حيث يختبر هذا النموذج العلاقة الطويلة الأجل من خلال اختبار التكامل المشترك، ARDL-Bounds testing approach to Cointegration، حيث يأخذ النموذج عدد كافي من الإبطاءات للحصول على أفضل نموذج، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعاملات في الأمد الطويل، كذلك من خلاله يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للنموذج في الأجلين القصير والطويل (عثمانى، 2019، صفحة 46).

وتتميز طريقة ARDL عن غيرها من طرق اختبار التكامل المشترك بعدة مزايا أهمها أنه يمكن إجراءها سواء أكانت درجة التكامل للمتغيرات $I(0)$ أو $I(1)$ أو خليط بينهما، وأيضا تمنحنا نتائج وتقديرات كفاءة في حالة العينات الصغيرة (الصمادي، 2016، صفحة 218)، كما أنه يعطي أفضل النتائج للمعالم في الأجل الطويل واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير بالإضافة إلى أنه يأخذ عددا كافيا من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (بريهي، 2016، صفحة 24).

كما تستوجب منهجية ARDL اختبار جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية ومن بين هذه الاختبارات اختبار مضاعف لاجرانج (LM version) The Lagrange Multiplier، واختبار Wald test وكذا اختبار CUSUM and CUSUMSQ (كمال، 2016، صفحة 38).

2.4 النتائج ومناقشتها: في خضم هذا العنصر سوف نستعرض أهم النتائج التي خلص لها تقدير النموذج

1.2.5 دراسة استقراره السلاسل الزمنية: بغية تحديد النموذج الأنسب الذي بإمكانه إعطاء أفضل النتائج التي تفسر طبيعة العلاقة المدرة وحجم الأثر الذي تمارسه المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وجب في ذلك التطرق لما تناولته الدراسات السابقة ودرجة تكامل السلاسل الزمنية.

ولدراسة استقراره السلاسل الزمنية تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ADF وكذا اختبار فيليبس بيرون PP لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها والجدول الموالي يبين نتائج تحليل اختبار (ADF):

الجدول رقم: 01: نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام (ADF) و (PP)

قيمة احتمالية اختبار PP		قيمة احتمالية اختبار ADF		إسم المتغير
LEVEL	First Difference	LEVEL	First Difference	
0.8744	0.0000	0.8821	0.0000	Y
0.4967	0.0000	0.5442	0.0000	X1
0.7133	0.0000	0.5766	0.0016	X2
0.0012	0.0000	0.0011	0.0000	X3
0.0002	0.0000	0.0002	0.0000	X4
0.1343	0.0000	0.0978	0.0000	X5
0.3183	0.0000	0.3352	0.0008	X6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews10

أوضحت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الجدول أعلاه أنه لا يمكن رفض فرضية عدم القائل بأن السلاسل محل الدراسة لها جذر وحدة، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة، حيث أن السلسلة الزمنية للنتائج المحلي الإجمالي (Y) مستقرة عند الفرق الأول حيث بلغت قيمة (prop = 0.0000) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، في حين أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستقلة (X1, X2, X5, X6) مستقرة عند الفرق الأول بذات مستوى المعنوية بينما استقرت السلاسل الزمنية (X3, X4) عند المستوى بمستوى معنوية 5% وذلك حسب اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون.

2.2.5 تقدير النموذج باستخدام منهج ARDL : طبقا لما أظهرته نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية حيث أن المتغير التابع مستقر عند الفرق الأول والمتغيرات المستقلة خليط من بين المتكاملة من الدرجة (0) و (1) وبالتالي فإن هذه النتائج تسمح باختبار التكامل المشترك مستعملين منهج اختبار الحدود، إذ أن النموذج الأنسب لدراسة العلاقة هو نموذج ARDL الذي طوره كل من Pesaran 1997 Shinand1998 وتتلخص منهجية ARDL في الخطوات التالية:

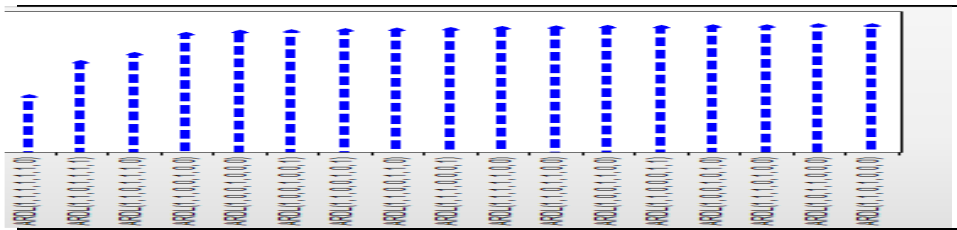
✓ تقدير نموذج ARDL وإجراء اختبارات تشخيص جودة النموذج

- ✓ اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)
- ✓ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test
- ✓ تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL ، ECMARDL
- ✓ تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة نموذج ARDL

1.2.2.5 تقدير نموذج ARDL وإجراء اختبارات تشخيص جودة النموذج

يأخذ نموذج ARDL عند تقديره عدد كافي من الإبطاءات للحصول على أفضل نموذج، وذلك بالاعتماد على معيار شوارتز ، وكان النموذج الأفضل هو $ARDL(1,1,1,1,1,0,1)$ وفق ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: اختيار فترات الإبطاء لنموذج ARDL



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برمجية EViews10

✎ **اختبارات تشخيص جودة النموذج:** قبل أن نستعرض في سرد نتائج النموذج وتحليلها وتفسيرها لا بد أن نتأكد من سلامة النموذج من الناحية الإحصائية وخلوه من المشاكل القياسية، وذلك عن طريق إجراء مجموعة من الاختبارات وهي:

- ✓ اختبار الارتباط التسلسلي للبقايا Taste Breusch–Godfrey Serial Correlation LM
- ✓ اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test Breusch–Pagan–Godfrey
- ✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack–Berra
- ✓ اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset

Test

وكانت نتائج الاختبارات كما هي مدرجة في الجدول الموالي:

جدول رقم 02: نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

Prob Chi-Square	Obs*R-squared	Prob F	F-statistique	اختبار الارتباط التسلسلي للبقايا
0.0025	9.1733	0.4284	1.574373	

Prob Chi-Square	Obs*R-squared	Prob F	F-statistique	اختبار عدم ثبات التباين
0.5590	10.65	0.8718	0.4082	
arque-Bera		Prob		اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية
0.7152		0.6993		
Prob F	F-statistique	Prob t-s	t-statistique	اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي
0.5885	0.5691	0.5885	0.7544	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 10

✓ اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Taste Breusch-Godfrey Serial Correlation LM: اختبار مضاعف لاجرائج تقضي فرضية العدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي اما الفرضية البديلة تقضي بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي، حيث أن عدم معنوية قيمة F المحسوبة في Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ينجم عنه خلو ارتباط ذاتي للأخطاء وتظهر النتائج أعلاه أن احتمالية فيشر تساوي 0.42 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

✓ اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey: يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.87 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا لقبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

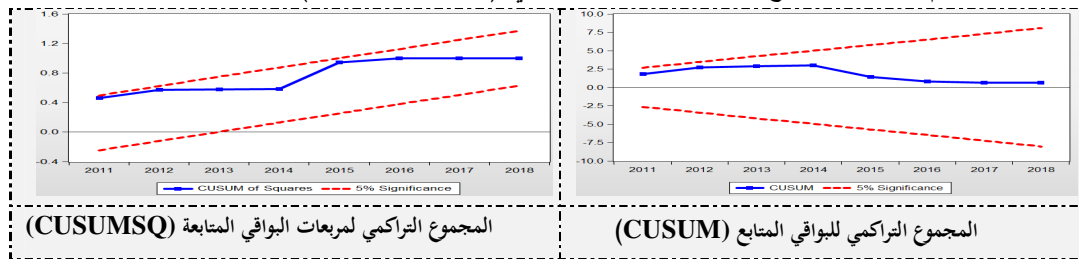
✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jack-Berra: يسمح هذا الاختبار فيما إذا كانت بواقي النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً، وتظهر النتائج أعلاه أن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.69 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، فمن خلال هذه الاختبارات نستنتج أن بواقي النموذج عبارة عن تشويش أبيض يتبع التوزيع الطبيعي

✓ اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test: تقضي فرضية العدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد، وبينت النتائج المقدر أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.5885 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة بأن النموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

2.2.2.5 نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)

مواصلة لاختبار النموذج من الناحية القياسية ومعرفة مدى صحة النموذج سوف تجري اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أو بمعنى آخر خُلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولمعرفة هذا يستلزم إجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبقايا ((Cumulative Sum of Residual (CUSUM)) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Square Recursive Residual, (CUSUMSQ))، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج ARDL يتحقق إذا ما كان الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ يتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

الشكل رقم 04: يبين نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (Stability Test)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 10

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر حيث نلاحظ أن كلا من المجموع للبقايا CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) (هما عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى المعنوية 5% مما يثبت أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

ومن خلال الاختبارات القياسية أعلاه يظهر أن النموذج صحيح من الناحية الإحصائية ولا يعاني من مشاكل إحصائية، مما يمكننا اعتماده كنموذج جيد إحصائيا لدراسة الظاهرة ومنتقل لدراسته اقتصاديا

3.2.2.5 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test:

من أجل التأكد من مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في نموذج الدراسة يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سوف نقوم بإجراء اختبار Bonds test، من خلال اختبار wald أو احصاءة

اختبار (F) والتي لها توزيع غير معياري وتعتمد على: عدة عوامل منها: حجم العينة، ادراج متغير الاتجاه في التقدير، ثم تتم مقارنة F المحسوبة مع F الجدولة وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار (AIC) Akaika information criterion . فاذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test

مستوى المعنوية				القيم الحرجة	t-Bounds Test	مستوى المعنوية			القيم الحرجة	F-Bounds Test
%10	%5	%2.5	%1			%10	%5	%1		
-2.57	-2.86	-3.13	-3.43	I (0)	-7.591682	2.45	2.97	4.27	I (0)	15
-4.04	-4.38	-4.66	-4.99	I(1)		3.79	4.49	6.21	I(1)	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

حيث خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول رقم (02) إلى أن قيمة F المحسوبة (15) تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل نتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، والحال نفسه بالنسبة لاحصاء t حيث أن القيمة المطلقة لقيمة t-statstic تفوق القيمة المطلقة للحد الأعلى للقيمة الحرجة عند مستوى معنوية 1%، مما يمكننا من قول أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات التفسيرية للنموذج .

4.2.2.5 تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والناتج المحلي الإجمالي سوف نقوم بتقدير العلاقة في الأجل الطويل بغية الحصول على معاملات الأجل الطويل للنموذج، واعتمادا على معيار (AIC) Akaika information criterion تم اعتماد النموذج الأمثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار (AIC) وهو النموذج (ARDL(1,1,1,1,0,1) ، وقد أعطى النموذج المقدر المعطيات المدرجة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 04: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t- Statisti	Prob.
X1	269.2728	18.06399	14.9066	0.0045
X2	-1.83E+10	2.17E+10	-0.84548	0.4869
X3	-61122.75	11051.19	-5.53087	0.0312
X4	20597.96	2664.394	7.73082	0.0163
X5	-5364.060	1467.673	-3.65480	0.0674
X6	-3162.217	1315.622	-2.40359	0.1381

Coiteq = Y - (269.2728*X1 -18342627314.6018*X2 -61122.7538*X3 + 20597.9610*X4 -5364.0598*X5 -3162.2168*X6)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 10

أظهرت النتائج المقدرة أعلاه معنوية المعالم المقدرة حسب اختبار t-statistic وأن هناك علاقة طردية تربط كل من X1 و X4 بإجمالي الناتج المحلي، وكانت النتائج كما يلي:

♦ استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي (X1): بينت النتائج معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% حسب اختبار t-statistic، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% في استخدام الائتمان المقدم من الصندوق تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ: 269.2728 وهي مساهمة جد معتبرة.

♦ صافي التدفقات المالية، تمويل بشروط السوق من صندوق النقد الدولي (X4): أظهرت النتائج أن معلمة صافي التدفقات المالية، تمويل بشروط السوق من صندوق النقد الدولي ذات دلالة إحصائية حسب اختبار t-statistic، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% بصافي التدفقات المالية، تمويل بشروط السوق من صندوق النقد الدولي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ: 20597.96. أما المتغيرتين X3 و X5 فتربطهما علاقة عكسية بإجمالي الناتج المحلي وكانت النتائج كالتالي:

♦ صافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير (X3): أظهرت النتائج أن معلمة صافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ذات دلالة إحصائية حسب اختبار t-statistic، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% بصافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير تؤدي إلى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بـ: 61122.75.

♦ عمليات إعادة الشراء والرسوم التي تدفع لصندوق النقد الدولي (X5): أظهرت النتائج أن معلمة عمليات إعادة الشراء التي تدفع لصندوق النقد الدولي ذات دلالة إحصائية حسب اختبار t-statistic، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% بعمليات إعادة الشراء التي تدفع لصندوق النقد الدولي صندوق النقد الدولي تؤدي إلى نقصان الناتج المحلي الإجمالي بـ: 5364.060.

♦ أما باقي المتغيرات: X2 و X6 واللتين تمثلان: خدمة الدين العامة والمضمونة من قبل الحكومة، وصندوق النقد الدولي فقط، نسبة من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي وقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية، فهي غير معنوية إحصائياً أي أن هاذين المتغيرين لا يؤثران في المتغير التابع.

♦ **التفسير الاقتصادي للنموذج:** أظهر النموذج وجود علاقة طردية بين استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي وصافي التدفقات المالية، تمويل بشروط السوق من صندوق النقد الدولي وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة مما يمكن القول أن تمويلات صندوق النقد الدولي تسهم في دعم النشاط الاقتصادي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عمليات إعادة الشراء التي تدفع لصندوق النقد الدولي تسهم بشكل عكسي في النمو الاقتصادي، وكذا خدمة الدين العامة والمضمونة من قبل الحكومة، وصندوق النقد الدولي فقط، % من صادرات السلع والخدمات والدخل الرئيسي فهي لا تؤثر في النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا منطقي جداً كونها تمثل أعباء أو تكاليف تنقل كاهل الحكومة، أما بالنسبة لقروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمعبر عليها بالمتغيرات قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية وصافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير فقد أظهر النموذج أنه لا يسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الجزائر إبان فترة الدراسة فمتغيرة قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية لا تؤثر تماماً في النمو الاقتصادي، ومتغيرة وصافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير تسهم بشكل عكسي في حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وبالتالي يمكن القول أن تمويلات البنك الدولي للإنشاء والتعمير تؤثر سلباً في النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

5.2.2.5 **تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ECMARDL:** إن خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في تحليل ARDL نريد من خلالها إظهار العلاقة بين تمويلات المؤسسات المالية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم 05: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECMARDL (المدى القصير)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statisti	Prob.
C	-3.98 ^{E+11}	1.66 ^{E+10}	0.000000	0.0000
D(X1)	179.4959	7.447488	24.10153	0.0017
D(X2)	3.97 ^{E+10}	3.47 ^{E+09}	0.000000	0.0000

D(X3)	-87462.93	3582.261	-24.41557	0.0017
D(X4)	24916.40	1020.032	24.42708	0.0017
D(X6)	76637.32	3150.667	24.32416	0.0017
CoIntEq(-1)	-1.492835	0.061748	-24.17635	0.0017

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية EViews 10

يظهر الجدول أعلاه نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير، أن جميع متغيرات النموذج معنوية إحصائياً ما عدا المعلمة X5 والمتمثلة في عمليات إعادة الشراء والرسوم التي تدفع لصندوق النقد الدولي فهي غير معنوية إحصائياً أنا باقي المتغيرات المعنوية إحصائياً فهي تؤثر بشكل إيجابي على إجمالي الناتج المحلي وتربطها علاقة طردية به ما عدا متغيرة (X3) صافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير فهي ترتبط بعلاقة عكسية بالناتج المحلي الإجمالي الأجل القصير المتحصل عليها، أما معلمة تصحيح الخطأ فتؤكد نتائج نموذج تصحيح الخطأ على تحقيق علاقة التكامل المشترك المتحصل عليها سابقاً، حيث جاء معامل تصحيح الخطأ سالب بقيمة (-1.492835) وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 01%، ويمكن تفسير قيمة المعامل على أن النموذج يجتوي على قوة إرجاع نحو التوازن من المدى القصير إلى المدى الطويل، وعليه يمكن القول أن 1.492 % من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف نسبته 1.492 % في إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t) والمعتمدة في الدراسة سنة واحدة.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة البحث في علاقة المؤسسات النقدية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالتنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال عمليات التمويل والقروض التي تمنحها هذه المؤسسات، حيث أنه ومن المعلوم أنه من أهم أهداف هذه المؤسسات لمساعدة الدول النامية بالنهوض والتقدم وتحسين المستوى المعيشي بها، وقامت الدراسة بتحليل وقياس أثر التمويلات والقروض من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 2018 وذلك لمعرفة مدى تجسيد أهداف المؤسسات النقدية الدولية على أرض الواقع في الجزائر، والوقوف على مدى استفادة الجزائر من هذه المؤسسات، ولتحقيق ذلك قمنا بتطبيق أحد أساليب القياس الاقتصادي، الذي يتمتع بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية الغير متكاملة من نفس الدرجة والتي تتباين درجة استقراريتها بين

المستوى والفرق الأول، ويتمثل هذا الأسلوب في نموذج ARDL الذي قام بتطويره Pesaran وقد توصلت الدراسة إلى النتائج والتوصيات التالية:

1.6 النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كانت أحدها تتفق مع الأهداف المرسومة للمؤسسات النقدية الدولية وأخرى تتعارض مع الأهداف الموضوعية من أجلها المؤسسات النقدية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مختلف التمويلات والتسهيلات الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير نحو الناتج المحلي الإجمالي، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية إذ أن صندوق النقد الدولي يعمل على تشجيع التعاون النقدي الدولي، ويقدم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية والدعم في مجال تنمية القدرات لمعاونة البلدان الأعضاء على بناء اقتصادات قوية والحفاظ عليها ويعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة وبالتالي فوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة يتناسب مع هذه الأهداف يسمح بدعم الاستثمار وتوسعة المشاريع الاستثمارية ومن ثم زيادة الإنتاج - خصوصا إذا كانت المشاريع الممولة إنتاجية - وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- تتسم علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل بين القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة الطردية حيث أن زيادة التمويلات من طرف صندوق النقد الدولي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، خصوصا متغيرتي استخدام الائتمان المقدم من صندوق النقد الدولي وصافي التدفقات المالية، تمويل بشروط السوق من صندوق النقد الدولي حيث يسهمان بشكل كبير في دعم حجم الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- تتسم علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل بين القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة العكسية حيث أن زيادة التمويلات من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير تؤدي نقصان حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات المؤسسة الدولية للتنمية وصافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا تسهم في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

• تؤثر متغيرات الدراسة والتي تعبر عن مختلف القروض والتسهيلات الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في الأجل القصير في النمو الاقتصادي بشكل إيجابي على العموم عدا متغير صافي التدفقات المالية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يرتبط بأثر سلبي على حجم الناتج المحلي الإجمالي شأنه في ذلك شأن الأجل الطويل مما يسمح بالقول أن تمويلات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الجزائر لا تدعم النمو الاقتصادي في الجزائر. وخلاصة النتائج يمكن القول أن تمويلات المؤسسات النقدية الدولية للجزائر لا تسهم بشكل كبير في حجم الاقتصاد الاقتصادي، على الرغم من وجود أفضلية نسبية للقروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا لا يجعل منها مصدرا مهما لدعم الاقتصاد، ويعزى سبب ذلك أن القروض الممنوحة من طرف هاتين المؤسستين أغلبها ذهبت لتمويل العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ولمواجهة إعادة الهيكلة سنة 1990 وكذا صادفت فترة الاهتزاز الأمني، فلم توجه هذه القروض نحو مشاريع استثمارية بناءة من شأنها دعم الاقتصاد، رغم جسامه المبالغ التي تحتويها.

2.5 التوصيات: من خلال الدراسة التي تم تفصي البحث فيها والنتائج المتحصل عليها ترنئي هذه

الدراسة إلى وضع بعض التوصيات تتلخص في ما يلي:

- على السلطات حكومية تفادي التوجه إلى المؤسستين الدوليتين بهدف الاقتراض لأجل تغطية العجز أو تمويل الواردات الأساسية لأن هذه القروض لن تدر بعائد على الاقتصاد.
- محاولة الاقتراض من هاتين المؤسستين لدعم القطاعات المنتجة الحقيقية وبالتالي الاستفادة من الدعم المالي وكذا من الخبرات الأجنبية.
- وعموما يجب على الدولة تفادي التوجه إلى المديونية الخارجية بدعم القطاعات الحقيقية الداخلية كالزراعة التي تمتلك الجزائر فيها مقومات طبيعية ممتازة ويد عاملة مؤهلة، وكذا السياحة التي تمتلك فيها الجزائر مناظر طبيعية خلابة فبالاهتمام بهاذين القطاعين وتأهيلهما ودعمهما من شأنه دعم الاقتصاد الجزائري والابتعاد عن حاجة الدولة للاقتراض من العالم الخارجي.

- V. BHARGAVA,(2014), The Role of the International Financial Institutions in Addressing Global Issues, bhar_393_410.qxd.
- الرفاعي، حسين نمر شامخ، (2006). "أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن للفترة 1976-2005"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
- يالجين. فاتح سليمان، (2013)، "آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد:3، العدد:01، 98-125.
- عبد الكريم، جابر العيساوي، (2015)، "التمويل الدولي (مدخل حديث)"، ط2، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- حسن الباشا، مازن، (2015)، "التمويل الخارجي وأثره على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية"، ط1، عمان، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع.
- صندوق النقد الدولي، (1991)، "إدارة الدين الخارجي"، الوثيقة رقم INST /91 -XIII/11/6، واشنطن.
- جديدي، روضة، عثمانى، حياة، (2020)، أثر القروض الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس للفترة (1990-2017)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد:05، العدد: 01، 173-197.
- فليح العلي، عادل، (2007)، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، ط1، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- علي الناصر، مأمون، وآخرون، (2016)، "التمويل الدولي"، ط1، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عدنان، حسين يونس، (2011)، "التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي -تجارب عربية -" ط1، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- محمد الفولي، أسامة، عوض الله، زينب، (2005) "اقتصاديات النقود والتمويل"، مصر، دار الجامعة الجديدة.
- كاظم المياحي، عمار، ليلي فوزى، احمد جعفر، (2018)، "الانعكاسات القانونية والمالية لتوصيات صندوق النقد الدولي على ميزان المدفوعات في الدول النامية"، الأردن، دار ومكتبة عدنان.
- موقع صندوق النقد الدولي، <https://www.imf.org/> تاريخ التصفح: 2020/08/26 على الساعة 11:00.

- دودان، حنان، زبيري، رايح، (1997)، "دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة (2008-2015)"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 04، العدد: 02، 233-251.
- دحمان، بن عبد الفتاح، (1997)، "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف للصندوق الدولي، دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
- بن بيتور، أحمد، "الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي"، مقال منشور على الموقع : <https://www.djazairss.com/elkhabar>، تاريخ التصفح: 2020/08/20.
- بن شهرة، مدني، "علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي"، مقال منشور على الموقع : <https://www.startimes.com>، تاريخ التصفح: 2020/08/20
- عبيدات، ياسين، بيوض، محمد العيد، (2014)، "تقييم دور مجموعة البنك الدولي في الإقلال من الفقر في البلدان منخفضة الدخل، دراسة تحليلية تقييمية لمنطقة افريقيا جنوب الصحراء، الملتنقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة".
- مقال منشور على الموقع <https://www.marefa.org>، تاريخ التصفح: 2020/08/28
- Adkins. C, Carter. R, (2011), " Using State for Principles of Econometrics", 4th Edition, Inc Wiley & Sons, New York.
- عثمانى، حياة، رمضانى، وفاء، (2019)، " فعالية السياسة النقدية على مستويات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2017)"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد: 02، العدد: 02، 38-52.
- سحاب، الصمادي، ملاوي، أحمد، (2016)، "أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان"، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 203، 243-2.
- كريم بريهي، فارس، (2016)، "قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي للمدة (1990-2014)"، مجلة الدنانير، العدد التاسع، 15-26.
- سي محمد، كمال، (2016)، "عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10، 31-48.

الملاحق:

الملحق رقم 01: إحصائيات متغيرات الدراسة

y	x6	x5	x4	x3	x2	x1	year
5.56E+10	9.6E+08	22113293	6.04E+08	91583000	67.8583	6.19E+08	1989
6.2E+10	1.21E+09	61767303	0	1.7E+08	63.75611	6.7E+08	1990
4.57E+10	1.41E+09	58857122	3.08E+08	1.71E+08	70.91071	9.95E+08	1991
4.8E+10	1.47E+09	2.35E+08	-1.7E+08	1.01E+08	0	7.95E+08	1992
4.99E+10	1.51E+09	3.71E+08	-3.3E+08	6137000	0	4.71E+08	1993
4.25E+10	1.71E+09	2.26E+08	6.46E+08	92095000	0	1.16E+09	1994

دور قروض المؤسسات المالية الدولية في دعم التنمية ... حياة عثمانى/ علي العيسى/ هشام لبزة

4.18E+10	2.05E+09	2.4E+08	3.04E+08	2.94E+08	0	1.48E+09	1995
4.69E+10	1.94E+09	2.11E+08	6.08E+08	34272000	0	2.03E+09	1996
4.82E+10	1.8E+09	4.43E+08	1.14E+08	16531000	0	2.02E+09	1997
4.82E+10	1.68E+09	5.34E+08	-9.2E+07	-1.5E+08	0	2.01E+09	1998
4.86E+10	1.54E+09	4.44E+08	-5.4E+07	-1.4E+08	0	2.08E+09	1999
5.48E+10	1.42E+09	1.92E+08	-9.3E+07	-1.1E+08	0	1.89E+09	2000
5.47E+10	1.33E+09	2.21E+08	-1.4E+08	-9.4E+07	0	1.68E+09	2001
5.68E+10	1.2E+09	3.44E+08	-3E+08	-1.3E+08	0	1.51E+09	2002
6.79E+10	1.06E+09	4.65E+08	-4.4E+08	-1.5E+08	0	1.18E+09	2003
8.53E+10	9.09E+08	3.98E+08	-3.7E+08	-1.5E+08	0	8.43E+08	2004
1.03E+11	7.79E+08	6.35E+08	-6.1E+08	-1.3E+08	11.37543	1.84E+08	2005
1.17E+11	1.19E+08	8832924	0	-6.6E+08	22.11208	1.94E+08	2006
1.35E+11	1.13E+08	6952291	0	-5885000	1.129499	2.03E+08	2007
1.71E+11	10536000	1624751	0	-1E+08	1.187921	1.98E+08	2008
1.37E+11	9701000	4320280	0	-506000	0.88362	1.88E+09	2009
1.61E+11	9170000	5904771	0	-531000	0.60487	1.85E+09	2010
2E+11	8328000	2020926	0	-841000	0.587057	1.84E+09	2011
2.09E+11	7182000	549094.1	0	-1146000	0.852693	1.84E+09	2012
2.1E+11	1930000	2376178	0	-5252000	0.420904	1.85E+09	2013
2.14E+11	1519000	910082.7	0	-411000	0.357874	1.74E+09	2014
1.66E+11	1117000	839474.8	0	-402000	0.470565	1.66E+09	2015
1.6E+11	725000	1406739	0	-392000	0.475448	1.61E+09	2016
1.67E+11	0	888899.3	0	-725000	0.420084	1.71E+09	2017
1.74E+11	0	1602946	0	0	0.326195	1.67E+09	2018

المصدر: موقع البنك الدولي <http://dataabank.worldbank.org>